

المادة العشرون:

مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها نظام آخر يعاقب كل من قام بفتح مؤسسة صحية دون ترخيص بالعقوبات التالية:

١. إغلاق المؤسسة والحرمان من الحصول على ترخيص لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنتين من تاريخ الإغلاق.
٢. غرامة مالية لا تقل عن (١٠٠٠٠) عشرة آلاف ريال ولا تزيد على (٣٠٠٠٠) ثلاثين ألف ريال في حالة مراكز الخدمة الصحية المساندة.
٣. غرامة مالية لا تقل عن (٣٠٠٠٠) ثلاثين ألف ريال ولا تزيد على (١٠٠٠٠) مائة ألف ريال في حالة المختبرات ومراكز الأشعة ومراكز النقل الإسعافي.
٤. غرامة مالية لا تقل عن (٥٠٠٠٠) خمسين ألف ريال ولا تزيد على (١٥٠٠٠٠) مائة وخمسين ألف ريال في حالة العيادات والمجمعات الطبية ومراكز جراحة اليوم الواحد.
٥. غرامة مالية لا تقل عن (١٠٠٠٠) مائة ألف ريال ولا تزيد على (٣٠٠٠٠) ثلاثة وألف ريال في حالة المستشفيات بجميع فنادقها.

المادة الحادية والعشرون:

فيما عدا المخالفات المنصوص عليها في المادة (العشرين) ومع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها نظام آخر يعاقب كل من يخالف أي حكم من أحكام هذا النظام بعقوبة أو أكثر من العقوبات الآتية:

١. غرامة مالية لا تقل عن (١٠٠٠٠) عشرة آلاف ريال ولا تزيد على (١٠٠٠٠) مائة ألف ريال.
٢. إغلاق المؤسسة الصحية الخاصة لمدة لا تزيد عن سنتين يوماً وعلى المؤسسة اتخاذ الترتيبات الازمة لنقل المرضى المنومين للعلاج فيها إلى مؤسسات أخرى قبل الإغلاق.
٣. سحب الترخيص ولا يجوز لصاحب الترخيص التقدم بطلب ترخيص جديد إلا بعد مضي سنتين على الأقل من تاريخ تنفيذ قرار السحب.

المادة الثانية والعشرون:

تحترم اللجنة الطبية الشرعية المنصوص عليها في نظام مزاولة مهنة الطب البشري وطب الأسنان^٣ بالنظر في مسؤولية المؤسسات الصحية عن الأخطاء الطبية المهنية التي ترفع بها مطالبة بالحق الخاص أو العام.

المادة الثالثة والعشرون:

يجوز بقرار من اللجان المنصوص عليها في المادة (الخامسة والعشرين). إجراء تحفظي. إيقاف ممارسة النشاط محل المخالفة إذا وجدت أدلة وقرائن قوية على وقوع مخالفات دل عليها التحقيق الأولي تكون عقوبتها - في حالة ثبوتها - سحب الترخيص أو إغلاق المؤسسة الصحية.



^٣ الذي هذا النظام بصدور نظام مزاولة المهن الصحية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٥٩) بتاريخ ٤/١١/١٤٢٦هـ.